بيان صحفي

الإستراتيجية الموريتانية للنمو المتسارع والرفاه المشترك – اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تدعم المشروع التجريبي لولاية الحوض الشرقي

نواكشوط (عبر الإنترنت)، 29 يونيو 2020 (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) – في يوم الجمعة 26 يونيو، شرع كل من مكتب شمال أفريقيا للجنة الاقتصادية لأفريقيا، ووزارة الاقتصاد والصناعة، ووزارة الداخلية واللامركزية وولاية الحوض الشرقي بجمهورية موريتانيا الإسلامية في تنظيم ورشة عبر الإنترنيت من أجل إطلاق عملية إستراتيجية النمو الإقليمي المتسارع والرفاه المشترك لولاية الحوض الشرقي.

وكانعكاس إقليمي للاستراتيجية الوطنية للنمو المتسارع والرفاه المشترك (للسنوات 2016 – 2030)، فإن هذه الإستراتيجية هي موضوع مشروع تجريبي في هذه المنطقة الحدودية من مالي، المعروفة بإمكانياتها الاقتصادية والديموغرافية. وبدعم من اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، ستستفيد منطقة الحوض الشرقي من تطوير نموذج تخطيط لامركزي يسهل التطبيق الإقليمي للأهداف الوطنية للتنمية والأهداف العالمية للتنمية المستدامة وأجندة 2063 لتنمية أفريقيا.

وقد صرّح السيد الشيخ ولد عبد الله ولد إبواه، والي الحوض الشرقي قائلاً: "إن منطقتنا هي واحدة من أكبر المناطق وأكثرها اكتظاظًا بالسكان في البلد، ولكنها أيضًا الأكثر بعداً من نواكشوط. ولتعرضها للتحديات الأمنية التي نعرفها، فهي تستقبل أكبر عدد من اللاجئين الماليين على الصعيد الوطني، أي ما بين 50 000 إلى 70 000 شخص. ويُترجم هذا الوضع في ضغوط إضافية على الموارد المحلية، وخاصة على المستوى الرعوي، ولكن لديها أيضًا العديد من الإمكانات الأخرى التي ننوي تطويرها، ونحن نتطلع بنفاد صبر إلى التوصل إلى رؤية متكاملة لتطوير المنطقة ".

كما قال السيد عباس سيلا، المدير العام لسياسات واستراتيجيات التنمية بوزارة الاقتصاد والصناعة الموريتانية: " إن اختيار منطقة الحوض الشرقي كمشروع تجريبي لبرنامج إستراتيجية النمو الإقليمي المتسارع والرفاه المشترك ينبغي أن يسهل إنشاء نموذج يمكن توسيعه ليشمل مناطق أخرى من البلاد، وبالتالي من الضروري إعطاء هذا المشروع بعدًا تشاركياً وشمولياً، وشدد على الحاجة إلى إشراك جميع أصحاب المصلحة القادرين على أن يكونوا مفيدين في تنفيذ هذا المشروع، بما في ذلك المجلس الإقليمي، والمصالح الإدارية، ورؤساء البلديات، والشركاء التقنيون، والشباب أو النساء، مع مراعاة القيود المرتبطة بجائحة فايروس كورونا.

وصرّح خالد حسين، مدير مكتب اللجنة الاقتصادية لأفريقيا في شمال إفريقيا وكالةً، قائلاً: "إن هذا العمل مهم لتنفيذ التنمية المستدامة في موريتانيا"، الذي أعرب عن الرغبة في أن يتمكن من دراسة نتائج الدراسة في سبتمبر التالي. وأضاف قائلاً: "نأمل أن نكون قادرين على مساعدة الحوض الشرقي على جذب الاستثمارات في مختلف القطاعات، وخلق فرص عمل لشباب المنطقة"، مؤكداً أن هذا المشروع يأتي في سياق العديد من برامج المنظمة بالتعاون مع السلطات الموريتانية، ولاسيما من أجل تنفيذ منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية ووضع نموذج للاقتصاد الكلي لتقييم السياسات التنموية.

ويتزامن هذا المشروع مع القانون التنظيمي الجديد لمنطقة موريتانيا الذي يسمح للأقاليم بالنهوض بتنميتها الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية بهدف تعزيز القرب وإشراك السكان والسلطات المحلية في صياغة وتنفيذ ورصد سياسات التنمية في إقليمهم.

بالنسبة لهذا المشروع النموذجي، أوصى المشاركون في اللقاء على وجه الخصوص بوضع خطة تفصيلية بالأعمال ذات الأولوية، وإطار للرصد والتقييم تستند إلى مؤشرات ذات الصلة يمكن أن تغني تقرير التنفيذ السنوي لإستراتيجية النمو الإقليمي المتسارع والرفاه المشترك، واللجوء إلى نهج شامل له تأثير فعلي على الظروف المعيشية للسكان وكذلك مراعاة المخاطر الخاصة بالمنطقة، من أجل تنمية أكثر مرونة.

واتفق المشاركون أيضا على أن الدروس المستفادة من هذا المشروع، الذي تم تطويره بدعم من منظومة الأمم المتحدة، يمكن تقاسمها مع المنطقتين الرائدتين الأخريين تاغانت وبراكنة.

وقد انعقد هذا اللقاء بمشاركة ممثلين عن مختلف السلطات الموريتانية الوطنية والإقليمية في الحوض الشرقي وكذلك منظمة الأغذية والزراعة وصندوق الأمم المتحدة للسكان والوكالة الألمانية للتنمية.